



1 نوفمبر 2017

ريكس تيلرسون المحترم

وزير الخارجية

وزارة خارجية الولايات المتحدة

2201 C شارع NW

واشنطن، العاصمة 20520

الوزير تيلرسون،

نكتب لرفع مخاوف جدية بشأن العلاقات الأمنية المتعمقة لحكومة الولايات المتحدة مع مملكة البحرين وسط حملة كارثية لحقوق الإنسان، والدعوة إلى إجراء مراجعة شاملة للعلاقات الأمريكية مع كبار المسؤولين البحرينيين المتورطين في التعذيب والفساد، أي القائد الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة.

بين 16 و 18 تشرين الأول / أكتوبر، استضافت الحكومة البحرينية أول معرض ومؤتمر سنوي بحريني للدفاع الدولي بحضور 180 عارضا دوليا من 60 بلدا، من بينها [21 شركة أمريكية](#). كما أرسلت الولايات المتحدة وفدا رسميا إلى المعرض، حيث شارك متحدثون أمريكيون ووحدات عسكرية في أحداث المعرض، وبلغت ذروتها [بالتوقيع](#) على صفقة بيع F-16 بمليارات الدولارات بين الحكومة البحرينية وشركة لوكهيد مارتن. هذا التوسع في [الشراكة الدفاعية بين الولايات المتحدة والبحرين](#)، الذي يشكل [مشكلة](#) في [حد ذاته](#)، جاء أيضا في مؤتمر نظمه ورأسه الشيخ ناصر - وهو عضو بارز في العائلة المالكة والمؤسسة الأمنية التي تتورط بشدة في تعذيب السجناء السياسيين الذي [ألغيت](#) عنه المحكمة البريطانية العليا الحصانة الدبلوماسية.

تعرب منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) عن أسفها العميق لقرار وزارة الخارجية بالموافقة على حزمة الأسلحة غير المشروطة التي تبلغ قيمتها 3.8 مليار دولار للبحرين، ولكن - إذا ما أريد المضي قدما - فإننا نحث الحكومة الأمريكية بشدة على اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لضمان أن أي أسلحة أو معدات أو تدريبات مقدمة للقوات البحرينية لا تُستخدم لارتكاب المزيد من الانتهاكات أو زرع المزيد من عدم الاستقرار. ولهذا السبب نشعر بقلق عميق من ارتباط الحكومة الأمريكية المفتوح بالمسؤولين العسكريين البحرينيين مثل الشيخ ناصر، الذي يؤدي دوره الرائد في المشتريات الدفاعية وسجل مخالفاته إلى جعله أكثر عرضة لمخاطر الفساد والإساءة.

ولذلك ندعو إدارتكم لمراجعة دور الشيخ ناصر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والفساد - وفحص جميع الوحدات الأمنية البحرينية المرتبطة به بشكل كامل - بهدف ضمان أن الانخراط الأمريكي مع الأمير لا ينتهك القانون الأمريكي. وريثما يتم إجراء تحقيق شامل، ندعو وزارة الخارجية أيضا إلى تعليق جميع التأشيرات الدبلوماسية للشيخ ناصر، والنظر في اتباع السوابق التي وضعتها المملكة المتحدة في إلغاء الحصانة الدبلوماسية عنه.

ادعاءات التعذيب

بعد قمع الحكومة العنيف لحركة 2011 المؤيدة للديمقراطية، ظهرت [أدلة](#) موثوقة بأن الشيخ ناصر أدار الاعتقال التعسفي وتعذيب المتظاهرين ونشطاء المعارضة والرياضيين. وقد [ذكر](#) اثنان من قادة المعارضة وأعضاء "البحرين 13" - وهي مجموعة من سجناء الرأي البارزين الذين سجنتهم المحاكم العسكرية في عام 2011 - أن الشيخ ناصر قام بتعذيبهم شخصيا



في منشأة تابعة لوزارة الداخلية في المنامة. وتتهم شخصيات المعارضة، بما في ذلك محمد حبيب المقداد، الأمير بجلدهم وضربهم في جميع أنحاء أجسادهم. وهم [يزعمون](#) أن جلسات التعذيب استمرت أحيانا لمدة 12 ساعة تقريبا.

بكونه رئيساً للجنة الأولمبية، [أنشأ الأمير ناصر أيضا لجنة خاصة](#) لتحديد ومعاينة أكثر من 150 عضوا من المجتمع الرياضي الذين تظاهروا سلمياً. وأشار إلى أن اللجنة تهدف على وجه التحديد إلى القيام بأعمال انتقامية، داعياً علناً إلى "إسقاط جدار على رؤوس المتظاهرين ... حتى لو كانوا رياضيين ... البحرين جزيرة وليس هناك مكان للهرب"، [وكتب تغريدة](#) " إذا كان الأمر يرجع لي، كنت حكمت عليهم كلهم بالمؤبد [في السجن]".

في عام 2012، رفع لاجئ بحريني يعرف باسم "ف. ف." [دعوى](#) ضد الشيخ ناصر إلى النيابة العامة للمملكة المتحدة، التي رفضت التحقيق في ادعاءاته على أساس أن الأمير يتمتع بالحصانة من الملاحقة القضائية. وادعى ف. ف. أنه تعرض للتعذيب في البحرين نتيجة مشاركته في احتجاجات عام 2011، وهو الآن يطالب باعتقال الشيخ ناصر ومحاكمته لإشرافه على حملة الانتقام.

في عام 2014، [تحدى](#) ف. ف. القرار الأصلي، وبدعم من النيابة العامة للمملكة المتحدة، التي ذكرت أنها "لم تعد تحافظ على موقفها بأن الأمير يستطيع امتلاك الحصانة"، [قضت](#) المحكمة العليا في لندن أن الشيخ ناصر ليس لديه مناعة ضد الاعتقال والملاحقة القضائية في المملكة المتحدة. ووجدت المحكمة أن الشيخ ناصر يمكن بالتالي أن يواجه الاعتقال في المملكة المتحدة لدوره المزعوم في تعذيب المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية.

لم يخضع الشيخ ناصر للتحقيق أو المحاكمة في البحرين.

تعيينه في مجلس الدفاع الأعلى

ومع ذلك، في سبتمبر عام 2017، [عُيّن](#) ملك البحرين ناصر للعمل كعضو في مجلس الدفاع الأعلى - أعلى سلطة دفاعية في البلاد، التي تترأس قرارات الأمن القومي الرئيسية وتتألف بالكامل من قبل أعضاء عائلة آل خليفة الحاكمة. وبصفته عميدا [متعلما](#) في أكاديمية ساندهيرست العسكرية في المملكة المتحدة وفي جامعة مشاة البحرية الأمريكية، فإن تعيين الشيخ ناصر يزيد من موقفه في المؤسسة الأمنية في البحرين بعد أن تولى قيادة الحرس الملكي لقوات الدفاع البحرينية في يونيو 2011. في السنوات الأخيرة، [قاد](#) الشيخ ناصر شخصيا فرقة من [القوات الخاصة](#) للحرس الملكي كجزء من التحالف السعودي في اليمن، الذي اتهم مرارا بارتكاب جرائم حرب عمقت الأزمة الإنسانية في ذلك البلد. ومنذ دخول التحالف بقيادة السعودية [الصراع](#) [اليمني](#)، قتل أكثر من 13,000 مدني. وقد أدى الحصار المدمر الذي خلفه التحالف وتدميره للبنية الأساسية الحيوية إلى خلق واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث تضرر أكثر من نصف مليون يمني من تفشي الكوليرا و 20.7 مليون يمني - بمن فيهم 11 مليون طفل - في حاجة إلى المساعدة الإنسانية.

روابط بالفساد

وباعتبارها ملكية مطلقة، فإن تفاصيل المالية العامة في البحرين مهمة للغاية، وهناك أدلة على فساد واسع النطاق داخل الأسرة الحاكمة، من [التماس الرشاوي](#) لمشاريع استصلاح [الأراضي المشكوك فيها](#). تصنف منظمة الشفافية الدولية (ترانسبرنسي انترناشيونال) لمكافحة الفساد البحرين الدولة السبعين الأكثر فسادا في العالم، حيث بلغ مجموعها 100/43 (حيث يمثل صفر الفساد الكامل)، ووجدت بوابة GAN للأعمال التجارية لمكافحة الفساد - وهي أداة لمكافحة الفساد [تدعمها](#) المفوضية الأوروبية - أن "تنفيذ قانون مكافحة الفساد في البحرين ضعيف، والمسؤولين متورطين في الفساد دون عقاب". وفي إحدى القضايا البارزة مؤخرا، [اعترف](#) المستشار



السابق لرئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رسمياً أمام محكمة بريطانية أنه "قُدِّمت مدفوعات غير مشروعة إلى شركة ALBA للألومنيوم التي تديرها الدولة بمعرفة رئيس الوزراء وموافقته". ولم تقدم القضية أبداً للمحاكمة، ولكنها سلطت الضوء على دور الشيخ خليفة، وعم الملك، وعضوين آخرين الأسرة المالكة في قيادة ثقافة الفساد في المملكة.

وعلى الرغم من أن الشيخ ناصر لم يتورط مباشرة في مزاعم الفساد هذه، فإن موقعه البارز بشكل متزايد في المؤسسة الأمنية في البحرين - ومشاركته المباشرة في الاستيلاء العسكري على رئاسة المعارض - يجعله فاعلاً شديداً للخطر. وقد [وُجِدَت](#) منظمة الشفافية الدولية أن قطاع الدفاع والأمن في البحرين هو في فئة "خطر عالي" للفساد بسبب تفشي المحسوبية، والقيود اللينة على المقربين، والافتقار شبه التام للشفافية في عمليات الميزانية والمشتريات. وعلى وجه التحديد، يلاحظ التقرير أن مصدراً رئيسياً للفساد المحتمل هو مجلس الدفاع الأعلى، الذي تم تعيين الشيخ ناصر فيه الآن، كونه المجلس الوحيد الذي يراجع المشتريات العسكرية. وتجري هذه المراجعات سرا، دون وجود سجلات أو رقابة مستقلة من الجمعية الوطنية أو من المحكمة الوطنية لمراجعة الحسابات. وإجمالاً، يتمتع الشيخ ناصر والأفراد الآخرون في العائلة المالكة في مجلس الدفاع الأعلى بسلطة لا حدود لها تقريباً على المشتريات والتمويل العسكري، مما يولد فرصاً واسعة للفساد.

علاوة على ذلك، بالإضافة إلى أدواره العسكرية، فإن الشيخ ناصر هو شخصية بارزة في البيروقراطية الرياضية في البحرين، و**يعمل** رئيساً للجنة الأولمبية البحرينية، والاتحاد الملكي للفروسية والتحمل، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة. التمويل لهذه البرامج غير شفاف على حد سواء، و يستخدم الشيخ ناصر بشكل روتيني هذه الولايات للسفر دولياً والمشاركة في "[الدبلوماسية الرياضية](#)" - في كثير من الأحيان لهدف واضح هو إخفاء أو صرف الانتباه عن انتهاكات حقوق الإنسان الجارية.

تعميق العلاقات مع الولايات المتحدة

على الرغم من ادعاءات التعذيب العديدة الموثوقة الموجهة ضد الشيخ ناصر، واصلت الحكومة الأمريكية التعامل مع الأمير والسماح له بدخول البلاد. في يونيو/حزيران 2011 وبعد أشهر من إشرافه على الحملة العنيفة ضد المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية، [تخرج](#) الأمير مع مرتبة شرف من جامعة مشاة البحرية الأمريكية. في وقت لاحق في عام 2013، شارك الشيخ ناصر وشقيقه خالد بن حمد آل خليفة، قائد القوات الخاصة من جهاز الحرس الملكي، في [ايرون مان ترياثلون في فلوريدا](#). في سبتمبر/أيلول 2017، [زار](#) الأمير الولايات المتحدة كجزء من حملة الحكومة البحرينية حول إعلان الملك الأخير عن أهمية الحرية الدينية. وشارك الأمير في جولة في متحف لوس انجليس للتسامح. لم يعترف الإعلان الذي دعا إلى حماية الأقليات والفئات الدينية ذات الأغلبية، بدور الحكومة البحرينية في إضطهاد لفترة طويلة الطائفة الشيعية المسلمة في البلاد، التي تمثل نحو 70 في المائة من السكان. في 15 أغسطس/آب، تناقد تصريح وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون مباشرة مع ادعاءات الشيخ ناصر والملك، حيث أدرج البحرين بين أسوأ منتهكي الحرية الدينية في العالم، داعياً حكومة البحرين إلى "التوقف عن التمييز ضد الطوائف الشيعية".

لعبت الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة دوراً نشطاً في معرض ومؤتمر البحرين الدولي للدفاع الذي يقوده [رئيس اللجنة المنظمة العليا](#) الشيخ ناصر. [ومن بين كبار الرعاة والمتحدثين الأمريكيين](#)، لو كهيد مارتن و بيل هليكوبر، وويسلي كلارك، القائد السابق لقوات حلف شمال الأطلسي، ومدير شركة لو كهيد مارتن روبرت هاروارد،



واللواء جون اكويلينو، القائد الجديد للاسطول الخامس والقيادة المركزية البحرية. تم عرض السفن الحربية الأمريكية التي كانت الوحدة العسكرية الأجنبية [الوحدة](#) المشاركة في العرض جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة البحرينية، بما في ذلك شرطة وزارة الداخلية، التي لا تزال تحت [القبود غير الرسمية الأمريكية لسبع الأسلحة](#) بسبب مخاوف متعلقة بحقوق الإنسان.

خلاصة

تدين منظمة ADHRB حزمة الأسلحة غير المشروطة الحالية في مجملها، ونحن قلقون بشكل خاص من تعميق علاقات الولايات المتحدة مع شخصيات ذات صلات معروفة بانتهاكات الحقوق مثل الشيخ ناصر. ولذلك فإننا ندعو السلطات الأمريكية إلى إجراء فحص شامل لأي اتفاقات تستلزم تدريباً أو نقل أسلحة إلى الحرس الملكي، أو إلى أي وحدة بحرينية أخرى متورطة في الفساد والإساءة. وعلاوة على ذلك، تدعو ADHRB وزارة الخارجية الأمريكية إلى التوقف الفوري عن إصدار تأشيرات دبلوماسية للشيخ ناصر في انتظار إجراء تحقيق شامل في الفساد ومزاعم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت ضده. ينبغي أن تكون المساعدة الأمنية المستقبلية للبحرين مرهونة بنتائج هذه الاستعراضات وإظهار تقدم حقيقي في الإصلاح في المملكة، بما في ذلك إطلاق سراح جميع ضحايا التعذيب وسجناء الرأي والتعويض لهم.

بإخلاص،

حسين عبدالله

المدير التنفيذي

أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB)